الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الأربعاء
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس: السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.12
19 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)(A/49/204-E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/228-S/1994/827 و A/49/256 و A/49/307-S/1994/958 و A/49/381 و A/49/462 و Corr.1)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/49/287-S/1994/894، A/49/338)

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع) (A/49/309 و Corr.1)

١ - السيد باليس ارانا (نيكاراغوا): تكلم باسم بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا، فقال إن تقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/49/309) رغم أنه يصف النقل الايجابي الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية بأنه "عودة الى الوضع الطبيعي"، فليس من الواضح إذا كانت الاتجاهات الراهنة نحو حدوث تحسن في الاقتصاد العالمي تعزى الى اتباع سياسات معينة أو اذا كانت توفر حلا مناسبا للمشاكل التي يعاني منها معظم البلدان النامية.

٢ - وأوضح أنه بعد مرور عقد من النزاع المرير فإن حكومات بلدان أمريكا الوسطى تبذل تضحيات كبيرة من أجل تحقيق الاستقرار لاقتصاداتها، والدخول في منافسة فعالة في الأسواق العالمية، وتحقيق التكامل الاقليمي على نحو تام ومستدام. وهي مقتنعة، من زاوية هذا التكامل، بإن قائمة الأولويات الدولية لا يمكن ولا ينبغي لها أن تقوم على اتباع أساليب قطاعية محض. فالعمل على صعيد هذه المنطقة دون الاقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتوقف نجاحه على استقرار الاقتصاد العالمي، والنمو الخالي من التضخم، والوصول الى الأسواق، والأسعار المنصفة للسلع الأساسية، وإيجاد حل دائم لمشكلة الديون، وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية، وقيام حوار فعال مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

٣ - وقال إن التقسيم التقليدي للمصالح على فعاليات اقتصادية قوية أمر يتعارض مع الرؤية الجديدة القائمة على وجود نظام عالمي أكثر عدلا وانصافا. فهناك نواح خطيرة من الاختلال وعدم الاستقرار تنطوي على تهديد للمجتمع الدولي ما لم ينشأ نظام جديد تراعى في ظله مصالح البلدان النامية وسيادتها وأمانيها العادلة. وتحقيقا لهذه الغاية يجب متابعة الحوار بين الشمال والجنوب بتصميم يعبر عن الإلحاح الذي تتسم به التحديات القائمة.

٤ - وأشار الى ما جاء في التقرير من أن النقل الايجابي الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية يرجع، بوجه خاص، الى رؤوس الأموال الخاصة الموظفة لأجل قصير. وقال إن بلدانا نامية عديدة تفتقر الى الخصائص الاقتصادية التي مكنت بلدانا أخرى من اجتذاب هذا النوع من رأس المال؛ يضاف الى ذلك أن

قدرة هذه الفئة الثانية من البلدان على الاحتفاظ برؤوس الأموال هذه على مر الوقت سوف تتوقف على الحالة الاقتصادية العالمية.

٥ - وقال إن الاستقرار النقدي النسبي الذي يشهده العالم حاليا ليس على الاطلاق نتيجة لاتباع سياسات منسقة وممارسة الإشراف الفعال والتحلي بالمسؤولية على الصعيد المتعدد الأطراف، حسب ما هو متوخى في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. فالسياسات التي تتبعها البلدان المصنعة من المؤكد أنها لم توضع في المقام الأول بهدف إفادة العالم ككل، حيث أن الاعتبارات الانتخابية ترجح هذا الاعتبار رجحانا كبيرا. وعلاوة على ذلك فإن الكثير من المؤشرات المواتية الحالية لا يمكن أن يعزى الى مبادرات طويلة الأجل تضمن الاستدامة لهذا الاتجاه. ولذلك فإن الأمر يدعو الى إيجاد آليات مبتكرة لضمان تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي العالمي وتجعل من هذا الاستقرار أمرا يمكن التنبؤ به.

٦ - وقال إنه نظرا للجهود الضخمة التي تبذلها حكومات المنطقة لإعادة تشكيل اقتصاداتها، وفتح أسواقها، والمحافظة على الانضباط المالي، مع القيام في الوقت ذاته بترسيخ الديمقراطية، فإن النقل الصافي الحالي للموارد المالية الى أمريكا اللاتينية والألوية التي تعطى لأكثر الحالات إلحاحا في المنطقة أمر في محله. على أن لما كان هذا الاتجاه المواتي يرجع بدرجة كبيرة الى اجراءات تتخذ لمرة واحدة من قبيل تحويل المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص وعودة رؤوس الأموال الوطنية من الخارج للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، فإن من الواضح أن الدعم الدولي سيكون لازما لضمان استدامة النمو في المستقبل.

٧ - وأعلن أن بلدان أمريكا الوسطى تناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتعاونة والمؤسسات المالية الدولية. وضع مجموعة من المبادئ للتفاوض مستقبلا على الديون توفر حلا قاطعا لهذه المشكلة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. كما أنها تنادي باعتماد تدابير مبتكرة من قبيل تحويل الديون إلى أسهم في رأس المال، وتحويل الديون إلى برامج في مجال التنمية الاجتماعية وتحويل الديون إلى برامج في مجال البيئة.

٨ - وأعرب عن الأمل في أن يقوم الشركاء التجاريون الرئيسيون في العالم قريبا بالتصديق على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي وفي أن تواكب أنشطة منظمة التجارة العالمية، ما أن يتم إنشاؤها بنجاح، التوسع في التجارة العالمية.

(السيد باليس ارانا، نيكاراغوا)

٩ - وتطرق إلى ميدان التعاون بين بلدان الجنوب، فقال إنه لما كانت خطط التكامل الإقليمية تجعل من اللازم تقليل نواحي التفاوت بين البلدان المعنية، فإن الامكانات الكاملة للتعاون بين بلدان الجنوب ستبدأ في الاتضاح. وينبغي أن تكون موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتاح في هذا المجال متناسبة مع القدرات التي اكتسبتها البلدان التي تحرز أكبر قدر من التقدم فيما يتعلق بالقدرات الوطنية.

١٠ - وأعرب عن الأمل في أن تتاح لأمريكا الوسطى فرص عادلة للوصول إلى السوق القارية الجديدة التي أنشأها اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. وأوضح أن هذه البلدان تقوم بتحديث اقتصاداتها لكي تمارس المنافسة على الصعيد الدولي ولكي تتيح فرصا على الأجلين المتوسط والطويل للاستثمار الأجنبي. على أنه ذكر أن من نواحي القلق أن هذه البلدان ولئن كانت تقاسي من تبعات التكيف الهيكلي، وتفتح اقتصاداتها وتسعى إلى الجمع بين الاستقرار الاقتصادي والديمقراطية، فإنها تضطر إلى إعطاء تسوية الالتزامات المالية المضطلع بها في السابق أولوية على تحقيق النمو والتنمية البشرية المتكاملة.

١١ - وذكر أن رؤساء دول أمريكا الوسطى قاموا في الآونة الأخيرة بالتوقيع في ماناغوا على اتفاقية تحالف من أجل التنمية المستدامة تضمنت الخطوط العريضة لاستراتيجية متكاملة للتنمية في المنطقة تشمل أربعة مجالات أساسية هي: الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة والاستخدام السليم للموارد الطبيعية. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه لهذا التحالف كمساهمة في السلم العالمي.

١٢ - السيد بليني (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الاستراتيجية الدولية للديون قد وفرت الدعم المالي الخارجي للبلدان التي تقوم بعمليات سليمة لتكييف الاقتصاد الكلي والاصلاح الهيكلي، وبذلك فهي تقوم بدور شديد الأهمية في تحسين الآفاق بالنسبة للبلدان المدينة بوجه عام. على أنه لما كان بعض أفقر البلدان لا يزال يواجه مشاكل طال أمدها فيما يتعلق بالديون، فإن نادي باريس سيضاعف جهوده لمساعدة هذه البلدان، عن طريق القيام، حسب الاقتضاء بتخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التيسير. ومن المهم أيضا تعبئة الموارد القائمة للمؤسسات المالية الدولية على نحو أكثر فعالية من أجل الوفاء بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان الآخذة في الخروج من أزمات اقتصادية وسياسية، وكذلك الاحتياجات التي تنفرد بها أفقر البلدان وأكثرها مديونية. وبطبيعة الحال فإن الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها أمران يمكن أن يحققا أكثر فوائدهما وفعاليتهما إذا صحبهما الأخذ بممارسات وسياسات اقتصادية سليمة في البلدان المدينة. وأشار إلى أن أفقر البلدان النامية التي أدخلت مثل هذه الاصلاحات تتلقى تدفقا صافيا من رأس المال من المؤسسات المالية الدولية.

١٣ - وقال إن بلده يؤكد على أنه إذا كانت التوصيات البناءة التي تصدرها الجمعية العامة يمكن أن تساعد على زيادة الفهم والتعاون، فإن نادي باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تظل المحافل

(السيد بليني، الولايات المتحدة الأمريكية)

المناسبة لاتخاذ قرارات بشأن السياسة فيما يتعلق بالديون الخارجية، حيث أنها هيئات تتوفر لديها الدراية الفنية والخبرة اللازمتان لوضع وتزكية برامج الاصلاح اللازمة للبلدان الشديدة المديونية لكي تحسن أحوالها الاقتصادية. على أنه من المسلم به أن هناك مجالا لشيء من الإصلاح في المؤسسات المالية الدولية.

١٤ - وأعلن أن الولايات المتحدة ألغت منذ عام ١٩٨٩ ما مقداره ٧,٢ بليون دولار من الديون التساهلية الثانوية قدمت لنحو ٢٤ من أفقر البلدان. كما أنها قدمت مساعدات جديدة سخية، وذلك في المقام الأول على سبيل المنحة للحيلولة دون زيادة عبء الديون الواقع على أفقر البلدان النامية. وبموجب شروط تورنتو المحسنة التي اعتمدها نادي باريس في عام ١٩٩١، فقد خفضت تكاليف خدمة الديون التي تتحملها بلدان معسرة عديدة بنسبة ٥٠ في المائة ويعكف نادي باريس حاليا على دراسة تخفيض رصيد ديون البلدان التي أبدت أداء حسنا.

١٥ - وفيما يتعلق بالديون التجارية، قال إن التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الدولية للديون تقدم كبير أيضا. وقد كان الدعم المالي المقدم من المؤسسات المالية الدولية للصكوك الجديدة لتخفيض الديون عاملا رئيسيا للتيسير.

١٦ - السيد جمعة (تونس): أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ . وقال إن هناك حاجة ملحة لقيام الجهات الدائنة العامة والخاصة والمؤسسات المالية الدولية بمضاعفة جهودها من أجل توفير حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وذلك بوضع استراتيجية عالمية لتخفيض جميع أنواع الديون بالنسبة لجميع فئات البلدان المدينة، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط مثل تونس.

١٧ - وأردف قائلا إنه مما يؤسف له أنه في حين أن آسيا وأمريكا اللاتينية تحرز تقدما في مجال تخفيض الديون وتحقيق النمو الاقتصادي، فإن عبء الديون في افريقيا لا يزال يمثل عقبة كبيرة تعترض التنمية لما له من أثر ضار على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار الأجنبي. وأشار إلى أن خدمة الديون تشكل الجزء الأكبر من عبء الديون في افريقيا. فديون هذه القارة تتجاوز في الوقت الراهن ناتجها القومي الإجمالي ومن المحتمل أن تتدهور هذه الحالة في السنوات القادمة.

١٨ - وقال إن تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي في افريقيا يتطلب الإلغاء التام للديون الرسمية أو تقليل حجمها بدرجة كبيرة، وتخفيض أسعار الفائدة على الديون المتبقية وتشجيع تحويل الديون إلى برامج ماليـــة فـــي مجالي البيئة والتنمية. ووفقا لما أوضحه الرئيس بن علي رئيس جمهورية تونس مرارا لمجموعة الـ ٧٧، فإن هذه الاجراءات الجذرية هي وحدها الكفيلة بإتاحة الفرصة لنجاح الاصلاحات الهيكلية التي تقوم بها معظم الدول الأفريقية وبدرء خطر القلاقل وعدم الاستقرار على الصعيد الاجتماعي.

١٩ - السيد تلبور (باكستان): أشار إلى أن العديد من البلدان الشديدة المديونية لم يستطع الحصول على تخفيف للديون لأن الأساليب الخاصة بذلك لا تطبق على جميع أنواع الديون؛ وعلاوة على ذلك فليس هناك محفل وحيد لمعالجة كامل محفظة الديون الخارجية. ولقد أدى عدم وجود آلية رسمية لإعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف للبلدان النامية إلى اضطرارها إلى الاقتراض من أجل التخفيف من الضغوط التي يتعرض لها ميزان المدفوعات.

٢٠ - وأضاف أنه إذا كانت الديون لم تعد تنطوي على تهديد للنظام المصرفي الدولي فإن ذلك ينبغي ألا يحجب المشاكل التي تعاني منها أشد الاقتصادات ضعفا التي لم تستفد من زيادة تدفق الموارد المالية. وذكر أن البلدان الشديدة المديونية التي استفادت من خطة بيكر وخطة برادي أصبحت تتوفر لديها قدرة أكبر على الوصول إلى مصادر التمويل الخاصة، ولا سيما في شكل زيادة تدفقات محافظ الاستثمار (صكوك الدين و أسهم رأس المال). على أنه إذا كان التدفق الصافي للموارد إلى آسيا وأمريكا اللاتينية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال قد ازداد، فإن تقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/49/309) يبين أن هناك تدفقا عكسيا من بلدان افريقيا، التي لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مسألة حيوية بالنسبة لها.

٢١ - وقال إن من الواضح أن البلدان النامية هي محرك النمو في العصر الحديث. فالقيمة المضافة لكل دولار يستثمر في العالم النامي تفوق كثيرا مثيلتها في البلدان المتقدمة النمو. والنمو في العالم النامي يفتح أسواقا جديدة للاقتصادات المصنعة، كما يتبين من الزيادة في صادرات الولايات المتحدة إلى الصين والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية.

٢٢ - وأوضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ نفس الإجراءات الواضحة الحسنة التحديد فيما يتعلق بالديون الرسمية الثنائية والديون المتعددة الأطراف كما فعل في معالجته للديون الخارجية التجارية. وبوجه خاص، يلزم اتخاذ تدابير عاجلة في افريقيا، التي يعادل رقم ديونها نسبة ٧٣ في المائة من ناتجها الإجمالي. أما في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة الديون إلى الصادرات تكاد تبلغ ثلاثة أضعاف متوسطها بالنسبة لجميع البلدان النامية.

٢٣ - وأشار إلى المقترحات التي قدمها مؤتمر قمة مجموعة السبعة المنعقد في نابولي ومدير صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتخفيض رصيد الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية. وقال إن المداولات التي تدور بشأن مسألة الديون الخارجية يجب أن تأخذ في الاعتبار الصعاب التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل التي معظم ديونها ديون رسمية - سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف. ومعظم هذه البلدان يدير اقتصاداته بحصافة ويفي بالتزاماته بالكامل ولكن يتعين عليه التضحية في سبيل ذلك ببرامج القطاع الاجتماعي. وهذه البلدان، ومنها باكستان، تتخطاها حتى الآن تماما استراتيجيات الديون الخاصة بالبلدان النامية. وينبغي ألا تستمر في التعرض للعقوبة لمجرد أنها لا تدخل ضمن فئات بعينها من

(السيد تليور، باكستان)

الفئات التي حددها نادي باريس. وأشار إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعترفان بالتزام باكستان بالوفاء بالتزاماتها المتصلة بالديون. ومن الضروري إيجاد آليات مبتكرة ترمي إلى مساعدة البلدان المنخفضة الدخل مثل باكستان.

٢٤ - وذكر أن الحل الطويل الأجل لهذه المشكلة يتطلب توفر بيئة خارجية مواتية تتسم بصفات منها تخفيض أسعار الفائدة واتخاذ تدابير مبتكرة للتخفيف من الديون وإلغاء السياسات الحمائية ونقل التكنولوجيا واستقرار أسعار السلع الأساسية.

٢٥ - السيد راكوتونايفو (مدغشقر): أيد الآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين. ولاحظ أن مجموع ديون البلدان النامية قد زاد بنسبة ٢٥ في المائة في السنوات الخمس الماضية وأن البلدان النامية تكبدت في عام ١٩٩٣ وحده ديونا جديدة تبلغ ٧١ بليون دولار. وفي نهاية عام ١٩٩٣، كان مجموع ديون البلدان النامية يعادل نحو ١٨٥ في المائة من حصائل صادراتها و٤٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وفي الحالات القصوى، مثل حالة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بلغت نسبة الديون إلى الصادرات ما يربو على ١ ٠٠٠.

٢٦ - وذكر أن المؤشرات الإيجابية إلى المستوى الإجمالي المشار إليها في تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٤ (A/49/338) تخفي الاختلافات الكبيرة الموجودة فيما بين البلدان المعنية، وبالتالي الصعاب الحقيقية التي تواجهها البلدان المستوردة لرأس المال بوجه عام والبلدان المنخفضة الدخل بوجه خاص. وقال إن الفئات التي حددها البنك الدولي لها أهميتها (الجدول ٢) لأنها تبين أن عدد البلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية مستمر في الزيادة؛ وهذه الفئة تضم ٣٣ بلدا منها ٢٦ في افريقيا. وينبغي تركيز اهتمام خاص على مشكلة الديون الخارجية في افريقيا، على أن تؤخذ في الاعتبار القدرة الحقيقية لتلك البلدان على الدفع، وهي قدرة اضمحلت بدرجة كبيرة من جراء انخفاض أسعار صادراتها.

٢٧ - وأوضح أن الديون الرسمية تمثل في الوقت الحالي ٥٠ في المائة من مجموع الديون المتوسطة والطويلة الأجل للبلدان النامية، بالمقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٥، وهي زيادة تعزى إلى تراكم الفوائد في العمليات المتعاقبة لإعادة جدولة الديون وتراكم المتأخرات في الديون الثنائية والمتعددة الأطراف. وهذه الالتزامات تشكل جزءا كبيرا من ديون البلدان الافريقية ومن بينها مدغشقر. وهذا الاتجاه يبدو أنه يتناقض مع معاملة البلدان المدينة المندرجة في تلك الفئة بموجب "شروط تورونتو المحسنة" و "شروط ترينيداد".

(السيد راكوتونايفو، مدغشقر)

٢٨ - وقال إن وفده يلاحظ مع الاهتمام الوعود المقدمة من مجموعة السبعة في اجتماع قمتها الأخير ومن نادى باريس، كما أنه يرحب بالتدابير التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما برنامج المساعدة الخاصة التابع للبنك الدولي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي.

٢٩ - وأضاف قائلا إنه بالنظر الى أن الاتفاقات السابقة لإعادة جدولة الديون تتيح تخفيف الديون على نحو يدعو الى الارتياح بالنسبة للبلدان التي تدخل في فئة البلدان المتوسطة الدخل، فإن وفده يكرر مناداته بقيام الجهات الدائنة الرسمية باتخاذ اجراءات أكثر فعالية وابتكارا. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراحات التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز في الآونة الأخيرة، بما فيها المبادرة الإندونيسية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وإذا كانت هناك بلدان معينة لاتزال تعتقد أن مبدأ التخفيض لا يمكن أن يطبق بصورة مباشرة من جانب مؤسسات بريتون وودز، فإن وفده يرى أن هذه المؤسسات يجب أن تقوم بتعزيز مرافقها الخاصة بالتمويل التساهلي، والنظر في إنشاء برامج لتقديم المساعدة على نحو أسرع وإيجاد شبكات للأمن الاجتماعي ضمن أمور أخرى.

٣٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بتنويع الأساليب المصرفية والأخذ بعمليات مبادلة الديون في السنوات الأخيرة، وإن كان يلاحظ أنه بالرغم من تعزيز تطبيق خطة برادي، فلا يزال هناك عدد من المشاكل، من قبيل طول أمد المفاوضات، وندرة الموارد وتقرير ضمانات.

٣١ - وأشار الى أن مبدأ تخفيض الديون مبدأ أساسي بالنسبة لأية استراتيجية دولية دائمة وينبغي توسيعه ليشمل جميع فئات الديون. وليس من الواقعي مطالبة البلدان المدينة بتحسين أحوالها الداخلية قبل تخفيض ديونها. وأخيرا فإن نجاح استراتيجية دولية للديون سوف يتوقف على توفير مقادير إضافية كبيرة من الموارد، على أساس وضع تقدير تفصيلي للمبالغ اللازمة لتسوية الأزمة، وعلى تحديد أهداف واقعية للتخفيض.

٣٢ - السيدة ماثورين ماير (جامايكا): تكلمت باسم الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي - أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، فأيدت البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة السبعة والسبعين. وأشارت الى أنه رغم المبادرات التي تم القيام بها على مر السنين لمعالجة أزمة الديون، فإن عبء الديون لايزال يمسك بخناق اقتصادات عديدة كما أن مدفوعات الديون في منطقة البحر الكاريبي لاتزال تتجاوز قدرة البلدان على الدفع.

٣٣ - وأشارت الى أن تدابير التخفيف بالنسبة لبلدان عديدة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تتركز حتى الآن بقدر كبير على مدفوعات الفائدة. والأمر يتطلب إيجاد آليات إضافية وقبل كل شيء تدابير فعالة طويلة الأجل لإعادة هذه البلدان الى أوضاع تستطيع في ظلها القيام بخدمة الديون على نحو دائم

(السيدة ماثورين ماير، جامايكا)

(A/49/338، الفقرة ١٧). وقالت إن البلدان النامية الصغيرة في منطقة الكاريبي ضعيفة للغاية أمام البيئة الاقتصادية الخارجية، والمقادير الضخمة التي تخصص من حصائل النقد الأجنبي المحدودة لخدمة الديون ٧٠ في المائة في غيانا و ٤٠ في المائة في جامايكا - تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها على الأجل الطويل. وقد أدت عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الخاص الى اضطرار حكومات بلدان أخرى في منطقة الكاريبي الى الاستدانة كحافز للتنمية الاقتصادية.

٣٤ - وقالت إنه في حين أن قدرا كبيرا من اهتمام العالم يتركز على حالة الديون في أفقر البلدان، ولاسيما الواقعة منها في أفريقيا، وهو أمر في محله، فإن استراتيجية الديون يجب أن تكون ذات نطاق شامل وذات وجهة إنمائية لكي تكون لها قيمتها. إذ ينبغي، في جملة أمور، أن تشجع مخططات مبتكرة من قبيل تحويل الديون إلى أسهم في رأس المال وتحويل الديون إلى برامج في مجال البيئة وإنشاء صناديق استئمانية للبيئة.

٣٥ - ووجهت الانتباه الى الاقتراح المتعلق بالإعفاء من الديون الذي طرحه رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا في المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة، حيث اقترح إلغاء حد أدنى قدره ٥٠ في المائة من الديون القائمة التي تم، في معظم الأحوال، سداد أصولها منذ أمد طويل. كما أنه اقترح تخصيص نسبة مئوية محددة من الصادرات لسداد الديون من أجل تلافي تفاقم الفقر لعدة عقود في البلدان المدينة.

٣٦ - وقالت إنه يجب إيجاد سبل لتعزيز التخفيف الذي يمكن أن توفره المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد ينبغي النظر بجدية في المقترحات الداعية الى إصدار دفعة جديدة من حقوق السحب الخاصة، واستخدام الاحتياطيات وتحويل الديون الى استثمارات في رأس المال، كما ينبغي إعادة دراسة العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في سياق خطة للتنمية. وينبغي بوجه خاص إعادة النظر في المقترحات التي طرحتها البلدان النامية للتصدي لأزمة الديون عن طريق زيادة الملكية الدولية من أسهم رأس المال وإطالة أمد فترات التسوية.

٣٧ - السيد كريم (بنغلاديش): حذر من التفاؤل إزاء الاتجاه الإيجابي الأخير في التدفقات الصافية من رؤوس الأموال من البلدان النامية، وأشار الى أن هذه التدفقات تتركز في مناطق قليلة ويرجع الفضل فيها، الى حد كبير، الى استثمارات قصيرة الأجل أو أنها تستخدم لتمويل العجز في الحسابات الجارية. كما أنه أعرب عن القلق إزاء الهبوط الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي ألا يتركز على بضعة بلدان تكون عوائد الاستثمار فيها مرتفعة وإنما ينبغي أن يشمل جميع البلدان التي تأخذ بتدابير للإصلاح الاقتصادي. وأعرب عن القلق إزاء النقل السلبي للموارد من مؤسسات بريتون وودز وعن الأمل في أن تتخذ تدابير لعكس مسار هذا الاتجاه.

(السيد كريم، بنغلاديش)

٣٨ - وأوضح أن تخفيض الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الحيوية عمل على إبطاء معدل النمو الاقتصادي في البلدان المدينة. وقال إن مجموع رصيد الديون الخارجية في أقل البلدان نموا يمثل تقريبا ثلاثة أرباع ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة. وقد كانت نسبة الديون الى صادراتها في عام ١٩٩١ هي ٢٠ في المائة وتواجه عملية التنمية فيها عوائق من جراء تدفق الموارد الى الخارج من أجل خدمة الديون. وتدابير التخفيف من ديون هذه البلدان غير كافية حتى الآن لتقليل عبء الديون الواقع عليها. ومبادرات بعض البلدان المتقدمة النمو من أجل شطب جزء من الديون الثنائية الرسمية مبادرات محمودة على أنه لن يجدي بالنسبة لأقل البلدان نموا سوى إلغاء ديونها بالكامل. ويجب أيضا اتخاذ تدابير لإجراء تخفيض كبير للديون المستحقة على هذه البلدان للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات الدائنة التجارية.

٣٩ - وشدد على ضرورة اتباع أسلوب متكامل في توظيف الاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية مع إشراك المؤسسات الحكومية والتجارية والمتعددة الأطراف. كما أن زيادة الفرص أمام وصول منتجات هذه البلدان إلى الأسواق وتحسين معدلات تبادلها التجاري أمران لا يقلان عن ذلك أهمية. وفي هذا السياق، يجب اتخاذ تدابير خاصة لتعويض أفقر البلدان والبلدان المستوردة الصافية للأغذية عن أية آثار سلبية تنجم في الأجل القصير عن جولة أوروغواي. ويجب القيام بسرعة باتخاذ تدابير مبتكرة من قبيل تحويل الديون إلى برامج في مجال الطبيعة وتحويل الديون إلى برامج في مجال التنمية الاجتماعية وكذلك باتخاذ خطوات لتنفيذ التوصية المقدمة من الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعني بالديون والتنمية. وأخيرا يلزم توفير موارد جديدة وإضافية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في أفقر البلدان، وهذا أمر يتطلب توفر إرادة سياسية قوية.

٤٠ - السيد سويغاردا (إندونيسيا): قال إن المجتمع الدولي يواجه مهمة جسيمة هي إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وأضاف أن وفده متفائل باجتماع القمة الأخير لمجموعة السبعة المعقود في نابولي، الذي حثت فيه المجموعة نادي باريس على متابعة جهوده لتحسين معاملة ديون أفقر البلدان وأشدها مديونية والقيام، حسب الاقتضاء، بتخفيض رصيد الديون وزيادة عنصر التيسير بالنسبة للبلدان التي تواجه مصاعب خاصة. كما أن هذا الاتجاه المبشر تجلى في البلاغ الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي انعقدت في وقت سابق من هذا الشهر. على أن هذه التدابير وإن كانت تساعد على التخفيف من حدة الحالة فإنها لا تضمن بأي شكل حلا دائما.

٤١ - واستطرد قائلا إن الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعني بالديون والتنمية، المعقود في جاكرتا في آب/أغسطس ١٩٩٤، طلب من المجتمع الدولي، ولا سيما من المانحين والمؤسسات المالية الدولية، اعتماد مجموعة موحدة من المبادئ للمفاوضات التي تجري في المستقبل بشأن الديون، يمكن أن تشمل ترتيبا يُتخذ لمرة واحدة لإجراء تخفيض كبير لجميع فئات الديون. وينبغي إجراء هذه التسوية بالنسبة لكل حالة قائمة بذاتها داخل إطار شامل من المبادئ يعمل على استعادة البلدان المدينة لجدارتها بالائتمان ويعطيها فرصة أفضل للنهوض بنموها الاقتصادي وتنميتها.

(السيد سويغاردا، إندونيسيا)

٤٢ - وأوضح أن مشكلة الديون الخارجية تتطلب اتباع نهج متكامل ذي وجهة إنمائية يقوم على نظام تجاري دولي مفتوح تحكمه القواعد ويخلو من التمييز، وزيادة التدفقات المالية وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا، من شأنه أن يساعد على تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

٤٣ - وذكر أنه يمكن عمل الكثير على الصعيد الوطني. فبمقتضى الإجراء الذي يتخذ لمرة واحدة لتخفيض الديون، يصبح كل بلد مسؤولا عن إعادة الاستقرار إلى اقتصاده الكلي عن طريق الانضباط المالي والنقدي، وتعبئة الموارد المحلية، وتنويع الصادرات والإنتاج، والقيام بنفسه بوضع برامجه للتكيف وتنفيذها. على أن السياسات الوطنية لها حدودها في هذا العالم الذي يتزايد ترابطه. ومن الضروري شيوع بيئة خارجية مواتية، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو اتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، ولا سيما في مجال تحرير التجارة والتدفقات المالية والاستقرار النقدي.

٤٤ - وقال إنه إذا كان التدفق الصافي للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية قد وصل مستويات قياسية في الفترة الأخيرة، فإن هناك بلدانا عديدة، ولا سيما في افريقيا، قلّت حصتها كثيرا من هذه التحويلات. وأوضح أن وفده يشك في قابلية هذه التحويلات للاستدامة، حيث إن أغلبها يتخذ شكل استثمار أموال للأجل القصير ولا يوجّه إلا لقلة من البلدان النامية. والمساعدة الإنمائية الرسمية، التي لها أهميتها الشديدة للبلدان النامية التي لا تستطيع اجتذاب التدفقات المالية الخاصة، مستمرة في الهبوط سواء من حيث القيمة الحقيقية أو بالقياس إلى الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية. وأعلن أن وفده يطلب من البلدان المتقدمة النمو أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لما سبق أن اضطلعت به من التزامات، وأنه يعيد الإعراب في هذا السياق عن تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

٤٥ - السيد غويرو (الفلبين): قال إن مخططات إعادة جدولة الديون وإن كانت قد أفادت بلدانا عديدة، ومنها الفلبين، فإنها لم تحل مشكلة الديون الخارجية في مجموعها. ولقد اقترحت حركة عدم الانحياز إجراء تخفيض - متوسطه ٧٠ في المائة - لرصيد ديون البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الشديدة المديونية، وهي نسبة تمثل متوسط الخصم في السوق الثانوية لأوراق ديون البلدان الشديدة المديونية.

٤٦ - وأضاف أن من أصعب المهام التي واجهتها حكومة الفلبين حتى وقت قريب كانت تنظيم ديونها الخارجية. وكان اعتماد سياسة وطنية بشأن الديون الخارجية أمرا بالغ الصعوبة، وخاصة في ظل تكاثر المطالب على موارد محدودة للغاية. ومع ذلك اعتمدت الفلبين استراتيجية للديون تم التفاوض عليها استهدفت تحقيق النمو وتألفت من خمسة عناصر رئيسية، هي التفاوض الودي مع الدائنين وتجنب التصرفات الانفرادية؛ والاستخدام الأمثل للمنح والأموال الجديدة، مع الاهتمام بالقروض التساهلية؛ وإعادة

(السيد غويرة، الفلبين)

جدولة مدفوعات الديون ومواصلة التفاوض بشأن تخفيض أسعار الفائدة وتطويل آماد الاستحقاق؛ وتخفيض رصيد الديون عن طريق إعادة شراء الديون، وتحويل الديون إلى أسهم في رأس المال وغير ذلك من الخطط؛ وتنفيذ إصلاحات التكيف الهيكلي لتعزيز الكفاءة والفعالية في تعبئة الموارد، وبالتالي تحسين القدرة على سداد الديون.

٤٧ - وذكر أن "التخفيض" أصبح في السنوات القليلة الماضية جزءا من الألفاظ المطروقة في قرارات اللجنة الثانية بشأن الديون. ونادي باريس على استعداد الآن للنظر في ذلك الخيار، ويدعو البنك الدولي إلى اتباع نهج معالجة "كامل رصيد الديون مرة واحدة" بالنسبة للبلدان الشديدة المديونية، ومعظمها من أقل البلدان نموا. وقال إن وفده يوصي باعتماد النهج الذي اقترحه فريق الخبراء الحكوميين المخصص المعني بمشاكل ديون البلدان النامية، وهو نهج ينبغي أن يشمل جميع أنواع الديون وأن يطبق على جميع فئات البلدان النامية المتأثرة بمشكلة الديون الخارجية، على أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات ذات الأولوية لأقل البلدان نموا والحالة الخاصة للبلدان الافريقية المدينة.

٤٨ - السيد هوريغوتشي (اليابان): قال إن البلدان النامية إذا كانت تريد أن تتغلب على مشاكل ديونها فإنه يجب عليها أن تضطلع ببرامج للتكيف الهيكلي من أجل تعزيز قدرتها الأساسية على سداد ديونها. وفي المقام الأول ينبغي للبلدان المدينة أن تنفذ سياسات اقتصادية وصناعية سليمة ذات وجهة سوقية ترمي إلى استغلال المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار وتأمين عودة رأس المال الهارب إلى الخارج.

٤٩ - واستطرد قائلا إنه إذا كانت شروط برامج التكيف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يؤخذ عليها أنها شديدة الصرامة ولا تعمل على تحقيق نتائج اقتصادية في الأجل القصير، فإن تنفيذ السياسة الاقتصادية وفقا لمثل هذه الشروط من شأنه أن يشجع التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في الأجلين المتوسط والطويل. وينبغي للبلدان النامية أن تأخذ في كامل الاعتبار الأثر الاجتماعي لسياسات التكيف الهيكلي في مجال تنفيذ السياسات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تدعم جهود البلدان النامية في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي كما ينبغي لها أن تقدم كل مساعدة ممكنة.

٥٠ - وأوضح أنه من الضروري توسيع تدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والمتدفقات الأخرى من رؤوس الأموال الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة. ولقد أعلنت اليابان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ مبادرتها الخاصة بتقديم الأموال من أجل التنمية، وعن طريقها سيجري إنفاق مبلغ ١٢٠ بليون دولار، يشمل أموالا للمساعدة الإنمائية الرسمية وأموالا غيرها، على مدار السنوات الخمس القادمة. وعلاوة على ذلك ينبغي دعم جهود البلدان النامية عن طريق تعزيز إمكانية وصول الصادرات إلى الأسواق والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة النمو.

(السيد هوريغوتشي، اليابان)

٥١ - وقال إن تخفيض الديون يشكل تدبيرا ينبغي ألا يتخذ إلا على سبيل الاستثناء من الممارسة العامة، وإذا اتخذ فإنما يجب أن يكون حسب كل حالة قائمة بذاتها في ظل ظروف شديدة الخصوصية. فتخفيض الديون يمكن أن يسيء إلى الجدارة الائتمانية للبلد المدين في أسواق النقد الدولية وأن يكون له أثر ضار على اجتذاب تدفقات جديدة لها ضرورتها لزيادة التنمية الاقتصادية لجميع البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإنه يثني بلدانا مدينة أخرى عن المواظبة في جهودها من أجل سداد ديونها، وبوجه عام يوهن من عزمها على مساعدة أنفسها.

٥٢ - وذكر أن أفقر البلدان وأشدها مديونية جديرة بأن يولى لها اهتمام خاص. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مشاكل من قبيل الفقر المدقع، ومحدودية الموارد، والاعتماد على السلع الأساسية الأولية، ونسبة الدين العام، وعدم وجود المرافق الأساسية الدنيا وعدم كفاية القدرة الإدارية. وفي إطار شروط تورنتو المعززة، فإن تدابير التخفيف، التي خفضت الديون بنسبة ٥٠ في المائة، بدأ تطبيقها بالفعل على ما يربو على ٢٠ بلدا. ولقد ذكرت مجموعة السبعة في الآونة الأخيرة على أنها تحبذ، عند الاقتضاء، إجراء تخفيض في رصيد الدين وزيادة عنصر التيسير بالنسبة للبلدان التي تواجه صعاب خاصة. وأعلن أن نادي باريس يقوم الآن بوضع تفاصيل تدابير أخرى لتخفيض الديون.

٥٣ - السيد أيواه (نيجيريا): قال إن حالة الديون وإن كانت تحسنت في معظم البلدان، ولا سيما منها الواقعة في افريقيا، فإن أزمة الديون تتفاقم يوما بعد يوم. على أن البلدان المدينة والبلدان الدائنة تمكنت من الحيلولة دون وقوع ضرر جسيم على النظام المالي الدولي، وهو أمر كان يخشى خشية حقيقية من وقوعه في المراحل الأولى من الأزمة. وقد حاء ذلك كنتيجة مباشرة لاتباع سياسات للاقتصاد الكلي قابلة للبقاء، من قبيل برامج التكيف الهيكلي، في بعض البلدان.

٥٤ - وأضاف أن هناك ٤٠ بلدا ناميا، منها ٢٦ بلدا مصنفا على أنه من أشد البلدان مديونية، لا تزال تعاني من الصعاب في مجال خدمة الديون. وهذه البلدان، ومعظمها واقع في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يخصص ما يربو على ٣٠ في المائة من حصائل صادراته، وهي حصائل متدنية أصلا، لخدمة الديون. ولقد زاد المحموع الكلي لديون افريقيا ولا تزال نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي هي أعلى نسبة - نحو ٧٠ في المائة - في البلدان النامية.

٥٥ - وأوضح أن المساعدة الدولية لازمة للتخفيف من أزمة الديون الطاحنة التي تعاني منها أفقر البلدان النامية وأشدها مديونية. فينبغي تخفيض مدفوعات خدمة الديون إلى مستوى يمكن واقعيا توقع التمكن من أدائه؛ ومن شأن ذلك أن يساعد على التقليل من عدم اليقين وأن يوحي للدائنين الجدد بمزيد من الثقة

(السيد أيواه، نيجيريا)

في الوفاء بالالتزامات التعاقدية تجاههم. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات الباهظة لديون افريقيا الخارجية الثقيلة تثبط عزيمة المستثمرين الخاصين وتثني عن تدفق رؤوس أموال جديدة.

٥٦ - وأشار إلى أنه يوجد شعور واسع النطاق بأن شروط تورونتو ليست كافية على الإطلاق. فشروط تخفيض الديون كانت بطيئة إلى درجة أنها لم تنتج أثرها حيث أنها لا تنطبق إلا على التزامات خدمة الديون أثناء فترة توحيد الديون. ولئن كانت الترتيبات التي يتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية ربما توفر تخفيفا وقتيا، فإنها لن تفيد معظم البلدان في الأجل الطويل، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تئن تحت عبء الديون. والتخفيف من كامل رصيد الديون حل على الأجل الطويل من شأنه أن يؤدي إلى الانتعاش. ويتميز هذا التدبير بأنه سيعمل على تفادي تكرار إعادة جدولة الديون ومن شأنه أن يخفض رصيد الديون إلى مستويات مقبولة. وإذا كان الحل قد لا يكون واحدا في جميع الحالات، فإنه ينبغي أن يشجع التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان المعنية.

٥٧ - وقال إن الأوان قد حان لإعادة النظر في السبل المؤسسية المناسبة لتوفير التمويل الدولي للبلدان المنخفضة الدخل. والجهود التي بذلت على مدار العقد الماضي لتيسير المدفوعات الإجمالية الصافية من البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى فشلت في تحقيق غرضها، أما المرفق الجديد للتمويل الطارئ فقد فشل أيضا في أداء دور نافع في تحقيق الاستقرار لبرامج التكيف والتنمية في البلدان المنخفضة الدخل.

٥٨ - وأضاف أن إيجاد حل شامل ودائم لمشاكل الديون الخارجية، يأخذ في الاعتبار ضرورة إجراء تخفيض كبير في رصيد وأعباء خدمة جميع الديون المستحقة علىجميع البلدان المدينة ويشمل تدابير استباقية تحول دون استشراء أزمة الديون، هو وحده الكفيل بأن يؤدي إلى التخفيف من العبء الواقع على كاهل العالم النامي. والحل الدائم لمشكلة الديون يجب أن يشمل تعزيز وتحرير النظام التجاري الدولي بوصفه أهم مصدر للنمو والتنمية الحقيقيين.

٥٩ - السيد اكبلوغان (بنن): قال إن ارتفاع مستوى الديون والمتأخرات المستحقة على البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يشهد على عدم إحراز تقدم في تخفيض عبء الديون الواقع على القارة. والمخرج الوحيد من هذه احلقة المفرغة للديون هو إلغاء الديون العامة لأقل البلدان نموا وتخفيض ديون البلدان المتوسطة الدخل تخفيضا كبيرا. أما ترك البلدان المدينة في قبضة حالتها الراهنة فلن يكون عونا لها أو لدائنيها. وإذا كان الهدف هو تحقيق فوائد دائمة وتشجيع النمو، فإن تخفيف الديون يجب أن يتجاوز عتبة معينة. وبديهي أنه يجب أن يكون مصحوبا بتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد.

(السيد اكبلوغان، بنن)

٦٠ - وأوضح أن تدابير التخفيف من الديون ينبغي أيضا أن تطبق على الديون المتعددة الأطراف، التي تشكل حاليا الجزء الأكبر من عبء ديون بلدان عديدة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تثبت انعقاد إرادتها السياسية وذلك ببساطة عن طريق إلغاء الديون الرسمية للبلدان الافريقية وأقل البلدان نموا، وتخفيض ديونها المتعددة الأطراف بواقع النصف، والتفاوض على إعادة جدول الديون التجارية المستحقة للمؤسسات المصرفية. فتلك تدابير ستنهض برهانا على أن العالم يتغير حقا.

٦١ - وقال إن الزيادة في رأس المال الخاص في عدد محدود من البلدان النامية ولئن كانت أمرا محمودا، فإنه يجدر بالذكر أن البلدان النامية عموما لا تزال تعاني من النتائج المترتبة على بطء النمو الناجم عن عوامل كثيرة، منها الأشكال الجديدة والمستترة من الحمائية. وأضاف أن الموارد المالية لها أهميتها في الوفاء باحتياجات الاستثمار في البلدان النامية. فإذا لم يكن هناك استثمار لا يمكن أن يكون هناك إنتاج، وبدون الإنتاج لن يتسنى إيجاد فرص عمل. ورغم ما بذل من جهود لإشاعة مناخ استثماري موات، فإن التدفقات المالية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تزال أقل كثيرا مما هو لازم للوفاء بمرامي التنمية.

٦٢ - وأعرب عن الأمل في أن يصبح التمويل الإنمائي أولوية من أولويات المجتمع الدولي. وقال إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تبذل جهدا لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتمويل الإنمائي إذا كانت تريد تحقق أي أثر حقيقي في مجال القضاء على الفقر وإيجاد عمالة منتجة.

٦٣ - السيد زاياران (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يمكن التصدي على نحو مرض لمشكلة الديون دون وجود استراتيجية دولية للديون. وإذا تلاقت المصالح وتوفرت البصرية أمكن توليد قوة دفع من أجل مزيد من المرونة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وشدد على أن تكاليف درء وقوع أزمة أقل من تكاليف تسوية أزمة؛ ومن شأن تدفق موارد مالية جديدة أن يجنب الاقتصاد العالمي التعرض مرة أخرى لانكماش اقتصادي واسع النطاق.

٦٤ - وأوضح أنه ينبغي اتخاذ خطوات ابتكارية من قبيل تحويل الديون إلى برامج في مجال حماية الطبيعة، نظرا لأهمية التنفيذ الكامل وفي حينه لجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي تعزيز قدرة البلدان النامية على خدمة الديون وذلك، في جملة أمور، عن طريق تدفق موارد مالية جديدة في شكل قروض واستثمارات طويلة الأجل. وأعرب عن عميق قلق وفده لظهور أشكال جديدة من الحمائية. سيما وأن البلدان النامية تنفذ سياسات شاملة لتحرير التجارة وأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد تكللت بالنجاح. وينبغي أن تكون تدابير التخفيف من الديون بعيدة عن السياسة؛ ومن سوء الحظ أن بعض البلدان الدائنة يحاول استغلال التخيف من الديون كأداة للضغط السياسي.

(السيد زاياران، جمهورية إيران الإسلامية)

٦٥ - وقال إن المجتمع الدولي إذا كان يعترف بالمشاكل التي تنفرد بها البلدان المنخفضة الدخل، فإنه يجب أن يتبع نهجا شاملا في التصدي لمسألة المديونية. فتقسيم البلدان المدينة إلى فئات فرعية من شأنه أن يعيق مبادرات التخفيف من الدين. كما أن النهج التي تتبع في التخيف من الديون ينبغي أن تأخذ في الاعتبار التضحيات التي قدمها بعض البلدان المدينة في سبيل الوفاء بالتزاماته. ورغم أن الطفرة الأخيرة التي حدثت في تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية أمر مستحب، فإن عددا قليلا نسبيا من هذه البلدان هو الذي استفاد، وقد أدى ذلك إلى حدوث تفاوتات في توزيع الموارد المالية. وعلاوة على ذلك؛ فلما كان الفضل في ذلك التدفق يرجع أساسا إلى توظيف رؤوس أموال لآجال قصيرة، فليس هناك ضمان لاستمرار هذا الاتجاه. والاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية يمكن أن يوفر فرصة فريدة لمناقشة جميع المشاكل والمشاغل القائمة في هذا المجال.

٦٦ - السيد آدم (السودان): قال إن المحاولات المبذولة للتخفيف من الأزمة المتواصلة للديون يبدو أنها عملت على مجرد تفاقم المشكلة: فقد ازداد عدد البلدان الشديدة المديونية بدلا من أن يقل. وطلب من المجتمع الدولي أن يتصدى للمشكلة دون تأخير. فالديون تقضي على رخاء أقل البلدان نموا وعلى افريقيا؛ وحل المشكلة لن يفيدها وحدها وإنما سيفيد أيضا البلدان المصنعة. على أن ذلك يتطلب توافر الإرادة السياسية وقيام المؤسسات المالية الدولية ببذل مجهود كبير. والمبادرات الأخيرة التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز والتدابير الناجمة عن جولة أوروغواي من شأنها أن تساعد على حل مشكلة الديون الخارجة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥